الأمم المتحدة United Nations

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

الأراضي الفلسطينية المحتلة

بيان حقائق وأرقام

10 أيلول 2007

الاحتياجات المتزايدة، وتقليص حرية الوصول:
وصول المساعدات الإنسانية الى الضفة الغربية

قام جيش الدفاع الإسرائيلي ومسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية بإعلام منظمات الأمم المتحدة انه سيتم توحيد كافة المعابر بحلول نهاية عام 2007 وعندها سيتم الانتهاء من جزء كبير من الجدار. وحاليا تلحظ منظمات الأمم المتحدة تزايد في القيود على المعابر إلى الضفة الغربية مشابهة للقيود المفروضة على العبور إلى غزة. يشرح هذا البيان مدى التأثير السلبي للقيود الحالية والمخطط لها على قدرة وعمل المنظمات الإنسانية.

إدخال اللوازم الإنسانية إلى الضفة الغربية
لغاية شهر كانون الثاني من عام 2007 تألف نظام المعابر من 12 معبر يمكن للمنظمات الإنسانية إيصال لوازم عبر الجدار. وتم السماح للشاحنات أن تسير بشكل مباشر إلى الضفة الغربية من إسرائيل ويمكن إيصال الحاويات التي يتم تخليصها على نقاط العبور بشكل مباشر إلى الوجهة المقصودة في الضفة الغربية.

يعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي السلطة الوحيدة المسيطرة على كافة المعابر: المسؤولية النهاية موجودة مع وزارة الدفاع الإسرائيلية عبر مكتب تنسيق نشاطات الحكومة في المناطق.

ومنذ شهر كانون الثاني، حصل تشديد ثابت للقيود على حرية إيصال البضائع الإنسانية وتقليص لعدد المعابر الممكن استخدامها.

بحلول بداية عام 2008، النظام المخطط له سيتضمن:
تقليص من 12 معبر إلى 5 معابر لكافة شاحنات الاستيراد والتصدير. ويتوقع أن يتم افتتاح معبر سادس بالقرب من بيت لحم (المزمورية) بحلول نهاية عام 2008. تقع ثلاث من المعابر الست – بيتونيا، المزمورية، وترقوميا – داخل الخط الأخضر على الأراضي الفلسطينية.

سيتم تركيب نظام "ظهر إلى ظهر" حيث سيتم التفريغ من شاحنات على الجانب الإسرائيلي من الجدار وفحصها ومن ثم إعادة تحميلها على شاحنات على الجانب الفلسطيني وبالعكس.

سيتم وضع البضائع على منصات تحميل من ثم يتم فحصها. يمكن وضع شحنات الحاويات على منصات التحميل في إسرائيل قبل العبور إلى إسرائيل أو إلى الضفة الغربية. وحتى في ظل إبقاء بضائع القادمة من الأمم المتحدة في الحاويات، يوجد قلق في الأمم المتحدة من أن قطاع المواصلات الفلسطيني لن يكون عنده عدد كافي من الشاحنات مما يستوجب عدة عقود ومما يؤدي إلى إعاقات طويلة. ويوجد قلق أيضا من فرض قيود على بعض السلع كما هو الحال في غزة. على سبيل المثال، 20% من اللوازم الإنسانية التابعة للأونروا لا تصلح لأن توضع في حاويات.

وسيتواجد عدد متنوع من السلطات على النقاط العبور على الجدار، بما يتضمن جيش الدفاع الإسرائيلي، وحرس الحدود، والشرطة المدنية، وشركات الأمن الخاصة وضباط دائرة الجمارك التابعة إلى ما لا يقل عن ثلاث وزارات مما يعني استحالة إيجاد سلسلة متناسقة وموحدة للسلطة والسيطرة على هذه النقاط.

الأثر: اثر ذلك على الخدمات الإنسانية سيكون خطيرا. ستكون هناك تكاليف إضافية ضخمة لمزيد من الشاحنات والسائقين والعمال للتحميل والتفريغ. ويمكن أيضا توقع إعاقات طويلة وتلف للبضائع بسبب الزيادة المفرطة للتعامل وفحص البضائع. ولن يتم تأمين أمن البضائع. تتوقع المنظمات الإنسانية مصاعب جدية عند محاولتها تلبية احتياجات السكان.

وقد صرحت الأونروا: "لن يكون باستطاعتنا تلبية احتياجات السكان في حال بقيت هذه الظروف".

حرية وصول الطواقم العاملة في المنظمات الإنسانية إلى الضفة الغربية
تعتمد المنظمات الإنسانية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على طواقمها الفلسطينية للعمل. وتواجه كافة هذه الطواقم مصاعب عند عبور الحواجز العسكرية بالرغم من حملهم لبطاقات هوية مصدقة لكن الطواقم المحلية تواجه مشاكل أكبر من المصاعب التي تواجه الطواقم الدولية.

حاليا، يطلب من الطواقم المحلية أن تظهر بطاقات هوية صادرة عن المنظمات التي يعملون بها من أجل عبور الجدار (بمعنى من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية أو إلى مناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر). ويمكنهم البقاء في مركبة المنظمة العاملة ولا يتم تعريضهم إلى التفتيش.

سوف يتغير ذلك قريبا، تم إعلام الطواقم العاملة في منظمات الأمم المتحدة أن كافة الفلسطينيين بغض النظر عن عملهم في الأمم المتحدة سيتوجب عليهم ترك مركباتهم والسير على الأقدام حيث سيخضعون إلى فحص اكتشاف المعادن وسيتم فحص مقتنياتهم عبر الأشعة السينية ويحتمل أن يتم تعريضهم إلى تفتيش جسدي. تعتبر الحواجز العسكرية نقاط عالية المخاطر مما يعني تعريض الطواقم العاملة إلى مخاطر أكبر عند خروجهم من مركباتهم.

وقد تم إعلام الأمم المتحدة انه ربما سيطلب من الطواقم المحلية إبراز تصاريح للوصول إلى بعض التجمعات السكانية التي عزلها الجدار. إن طلب إبراز تصاريح يعتبر انتهاك لالتزام إسرائيل بتسهيل برامج الإغاثة بالنيابة عن السكان الفلسطينيين. ويضاف إلى ذلك عدم التأكد أو ضمان نظام التصاريح: الحصول على تصريح لا يضمن حرية المرور والوصول إلى المواقع المستهدفة. لا يستطيع الطبيب أو المعلم أن يتأكد من وصوله إلى الناس الذين يحتاجونه في أي يوم من الأيام. ولن يتمكن ما يقرب من 30 مريض من الحصول على العلاج في حال تم إعاقة العيادة المتنقلة لمدة ساعة واحدة. وسيفقد 41 طالب فرصة التعلم في حال إعاقة معلم.

إن هذه المصاعب والإعاقات تحدث فعلا هذه الأيام. خلال شهر آب من عام 2007، منعت الطواقم العاملة في العيادة المتنقلة التابعة للأونروا من الوصول إلى الناس في المنطقة الفلسطينية من جيب برطعة، وبذلك لم تتمكن الطواقم من إيصال علاج ضروري وهام إلى مرضاهم.

الأثر: إن هذه التغييرات ستؤثر سلبا على قدرة المنظمات الإنسانية على العمل. فهم بحاجة إلى الطواقم للتنقل بين مناطق الضفة الغربية التي تقع على الجانب الغربي من الجدار (القدس الشرقية وتجمعات سكانية أخرى عزلها الجدار) وبقية أنحاء الضفة الغربية. وباستثناء القدس الشرقية، سيتم عزل ما يزيد عن 75,000 نسمة في تجمعاتهم السكانية عند اكتمال الجدار.

تقع إسرائيل، القوة المحتلة في الأراضي الفلسطينية، تحت طائلة المسؤولية طبقا للقانون الدولي من ناحية تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أظهرت المراقبة حتى الآن أن الظروف في الضفة الغربية في تدهور مستمر مع تزايد نسبة الفقر وتزايد معدلات البطالة وازدياد في عدد الأفراد المستفيدين من المساعدات الغذائية. يوجد تصاعد في المعاناة؛ إن القيود الحالية والمخطط لها على حرية المرور والوصول تعني انه سيحصل تناقص في قدرات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى على تلبية الاحتياجات المتصاعدة.

مزيدًا من المعلومات تجدونها في الرابط التالي:
http://www.ochaopt.org/documents/Fact-sheet-10Sept07.pdf

لتلقي معلومات إضافية بإمكانكم مراسلتنا على عنوان بريدنا الالكتروني

ochaopt@un.org او مراسلتنا على عنوان البريد: ص.ب 38712 القدس

هاتف: 02-5829962 \ 02-5825853 فاكس: 02-5825841

تجدون معلومات أوفى وتقارير إضافية على موقعنا www.ochaopt.org